AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tele: +251-115 517 700 Fax: +251-11-5 517844
Website: www.au.int

الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي
المصادقة على دراسة الجدوى حول تفعيل
الوكالة الإنسانية الأفريقية

اجتماع افتراضي
أديس أبابا، اثيوبيا
8-9 يونيو 2020

مشروع التقرير

أولا– الخلفية

1. اعتمد مؤتمر الاتحاد خلال قمته المنعقدة في 30 يناير 2016 موقفاً أفريقيا مشتركاً حول الفعالية الإنسانية يتضمن الهيكل الإنساني الجديد لأفريقيا، من خلال المقرر **Assembly/AU/Dec.604(XXVI).**

2. في المقرر، اعتمد المؤتمر أيضا أداتين رئيسيتين لتعزيز تنفيذ الهيكل الجديد، وهما إطار السياسة الإنسانية الأفريقية والوكالة الإنسانية الأفريقية، وطلب كذلك من المفوضية الشروع في عملية تفعيلها، التي ترتكز على مبادئ الوحدة الأفريقية الشاملة والقيم الأفريقية المشتركة.

3. في عام 2017، شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي في عملية استشارية ودراسة جدوى لتحديد الآثار المالية والهيكلية والقانونية لهذه الوكالة. واستكملت الدراسة في ديسمبر 2019.

4. تمت مراجعة التوصيات الأولية للدراسة في اجتماع الدول الأعضاء والخبراء المستقلين المنعقد في جوهانسبورج من 15 إلى 17 أبريل 2019. وتم تقديم مشروع التقرير بعد ذلك إلى الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليًا التي عقدت يومي 7 و8 نوفمبر 2019 في أديس أبابا ، إثيوبيا.

5. مع الإحاطة علما بالتقرير ، قررت الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا ما يلي:

1) إعادة تأكيد الحاجة إلى الإنشاء السريع للوكالة الإنسانية الأفريقية للاستجابة للتحديات الإنسانية في القارة.

2) دعوة المفوضية إلي تعجيل المصادقة على دراسة الجدوى بمشاركة كاملة من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وتقديم مقترحات لتبحثها اللجنتان الفرعيتان للإصلاحات الهيكلية ومسائل الميزانية التابعتان للجنة الممثلين الدائمين، ووضع النظام الأساسي للوكالة.

3) دعوة المفوضية إلى تقديم جميع الوثائق ذات الصلة بالوكالة لبحثها خلال الدورة الاستثنائية للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا في مارس/أبريل 2020 بهدف تقديمها إلى اجتماع المجلس التنفيذي في يونيو/يوليو 2020، لبحثها واعتمادها بعد الحصول على تصريح من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

6. علاوة على ذلك، اعتمدت الدورة السادسة والثلاثون للمجلس التنفيذي المنعقدة في فبراير 2020، في أديس أبابا، إثيوبيا، المقرر **(EX.CL/Draft/Dec.2 (XXXVI)** على النحو التالي:

1) **يطلب** من المفوضية الإسراع في المصادقة على دراسة الجدوى حول الوكالة الإنسانية الأفريقية بمشاركة كاملة من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وتقديم مقترحات بخصوص الهيكل والميزانية لبحثها من قبل لجنة الممثلين الدائمين، ووضع مشروع النظام الأساسي للوكالة.
2) **يوافق** على تنظيم دورة استثنائية للجنة المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا في مارس/ أبريل 2020.

7. نظرا لتفشي فيروس كورونا المستجد، تعذر عقد الدورة الاستثنائية للجنة الفنية المتخصصة واجتماع الدول الأعضاء للمصادقة على دراسة الجدوى كما كان مخططا في وقت سابق. وبالتالي، فإن اجتماع المصادقة بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية هو استجابة للمقررات المذكورة.

ثانيا–الحضور

8. حضر الاجتماع 36 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي، وهي: الجزائر وأنجولا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وإرتريا وإسواتيني والجابون وجامبيا وغانا وكينيا وليسوتو وليبيريا وليبيا ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا والمغرب وموزمبيق وناميبيا ونيجيريا ورواندا والجمهورية العربية الصحراوية والسنغال وسيراليون والصومال والسودان وتوجو وتونس وزامبيا وزيمبابوي. كما حضر الاجتماع ممثلون للمجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي). وقد حصل الاجتماع على النصاب القانوني (34) لعقد مثل هذا الاجتماع وفقًا لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي.

ثالثًا– تنظيم العمل

9. **تم اعتماد جدول الأعمال. (انظر النسخة المرفقة).**

رابعا– الكلمة الافتتاحية

10. أدلى الدكتور خابيل ماتلوسا، مدير إدارة الشؤون السياسية، كلمة الافتتاح نيابة عن سعادة السيدة ميناتا سامات سيسوما، مفوضة الشؤون السياسية، حيث رحب بجميع أعضاء الوفود في الاجتماع.

11. وأبلغ الدول الأعضاء بأن الاجتماع هو نتيجة لمقرر الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليًا المنعقدة في نوفمبر 2019، والذي أعاد المجلس التنفيذي تأكيده مجددا في وقت لاحق في فبراير 2020. وأشار إلى أن فيروس كورونا المستجد قد أثر على القارة بصور مختلفة وكان الأكثر تأثراً هم 19 مليون نازح داخلي و7.8 مليون لاجئ. وأشار كذلك إلى أن الاجتماع يعتبر خطوة مهمة في تفعيل وكالة إنسانية أفريقية لتحقيق استجابة إنسانية فعالة عبر القارة.

خامسا – تقديم دراسة الجدوى

12. قدم دراسة الجدوى البروفيسور بابافيمي أ. باديجو (الخبير الاستشاري لمفوضية الاتحاد الأفريقي) الذي أوجز خلفية وأهداف ومبررات وتفويض وهيكل ونطاق ووظائف الوكالة الإنسانية الأفريقية بناء على المشاورات مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء وأصحاب المصلحة.

13. فيما يتعلق بالأساس المنطقي لتفعيل الوكالة، تبرز الدراسة الثغرات في العمل الإنساني في أفريقيا والدور الهام الذي ستضطلع به الوكالة في معالجة هذه الثغرات.

14. تذكر الدراسة بأن التفويض بإنشاء الوكالة يستند إلى أطر ومقررات الاتحاد الأفريقي المختلفة. وعلى وجه الخصوص القانون التأسيسي وأجندة 2063 وإطار السياسة الإنسانية والموقف الأفريقي المشترك بشأن الفعالية الإنسانية في أفريقيا.

15. فيما يتعلق بتفعيل الوكالة ، توصي الدراسة بخيارين باعتبارهما البدائل الأكثر جدوى وتنفيذ الهيكل على ثلاث مراحل.

16. من المقرر أن يكون لدى الوكالة 60 موظفا عندما تعمل بكامل طاقتها، تحت إشراف مجلس يرأسه مفوض الشؤون السياسية وبعد ذلك، مفوض الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية عندما تدخل إصلاحات الاتحاد الأفريقي حيز التنفيذ، وستضم أيضا مفوضين السلم والأمن والاقتصاد الريفي والزراعة كجزء من أعضاء المجلس.

17. فيما يتعلق بوظائف الوكالة، تقترح الدراسة 8 وظائف: التعاون بالدرجة الأولى، والدعوة (الاستفادة من القانون الإنساني)، والتنسيق (تحليل وإدارة المعلومات)، والشراكات، وبناء القدرات وتعبئة الموارد.

18. توصي الدراسة بأن تعمل الوكالة بأسلوبين مختلفين تمت مقارنتهما بشكل تخطيطي في التقرير، حسب الأوضاع القائمة لحالات الطوارئ المعقدة. في ظل الظروف العادية، توصي الدراسة بالتركيز

على مسائل البحث وجهود بناء القدرات لتعزيز قدرات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. غير أنه، في حالات الطوارئ، تقدم الوكالة استجابة إنسانية سريعة بما في ذلك تقييم الاحتياجات والمساعدة.

19. فيما يتعلق بالهيكل، تشير الدراسة إلى أن قسم الشؤون الإنسانية واللاجئين والنازحين الحالي التابع لإدارة الشؤون السياسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي سيواصل أداء دوره الاستشاري بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات والمسائل السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية على الصعيد العالمي والقاري والإقليمي والوطني. كما أن القسم سيكون بمثابة همزة الوصل بين الوكالة وأجهزة الاتحاد الأفريقي وآليات وهياكل صنع القرار في الاتحاد الأفريقي.

20. سوف تستفيد الوكالة من علاقة استشارية مع لجنة التنسيق حول النزوح القسري والعمل الإنساني وتقدم تقارير سنوية إلى الأجهزة الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

21. على المستوى الإقليمي، تقترح الدراسة تحقيق وجود في أقاليم القارة الخمسة.

سادسا– المناقشات والتوصيات

22. تمت مناقشة مشروع دراسة الجدوى حول تفعيل الوكالة الإنسانية الأفريقية واعتماده مع التعديلات التالية **(انظر النسخة المصححة المرفقة من الدراسة).**

ص. 2 (إنجليزي) المختصر/ اسم الوكالة:

23. سلط الاجتماع الضوء على أهمية ضمان أن يعكس اسم الوكالة ملكية الاتحاد الأفريقي. وأشار الاجتماع إلى أن المؤتمر أطلق عليها في مقرراته اسم الوكالة الإنسانية الإفريقية، ووافق الاجتماع على توصية المؤتمر بتغيير اسم الوكالة إلى **وكالة الاتحاد الأفريقي للشؤون الإنسانية** لإبرازها كمؤسسة تابعة للاتحاد الأفريقي.

ص. 4 (إنجليزي) الملخص التنفيذي:

24. اتفق الاجتماع على أن الاعتماد على ميزانية الاتحاد الأفريقي لن يكون كافيا لمثل هذه الوكالة. وسلط الضوء على أن الوكالة تحتاج إلى موارد كافية يمكن التنبؤ بها، وطلب توضيح مصادر التمويل الأخرى المتوخاة في الدراسة.

ص 6 (إنجليزي) الخلفية:

25. اتفق الاجتماع على أنه من المتوقع أن تقدم الوكالة الدعم إلى الدول الأعضاء التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تقديم المساعدة الإنسانية لمواطنيها. ولذلك، **ستقدم الوكالة هذا الدعم تمشيا مع المبادئ الإنسانية وبناء على طلب الدول الأعضاء، بالتشاور والتعاون الكاملين مع سلطاتها الوطنية. واسترشادا بمبدأ التبعية، ستكون هناك حاجة لتحديد المدخل الإنساني** الذي يستلزم طلب دعم الوكالة من قبل الدول الأعضاء ويمكن أن يحدده/ يقيمه مجلس الإدارة.

26. طلب الاجتماع كذلك أن يتم تعديل اللغة المستخدمة في التقرير ..... ***وفي الواقع ، ستجمع وكالة الاتحاد الأفريقي للشؤون الإنسانية بين توجه استراتيجي ثقيل وبصمة خفيفة للعمليات*** ... لتعكس تعبيرًا إنسانيًا أكثر من التعبير العسكري.

ص. 9 (إنجليزي) المبادئ والقيم الأفريقية المشتركة

27. أكدت المناقشات حول المبادئ ضرورة أن تعمل الوكالة في إطار **القانون الدولي والمبادئ الإنسانية.** وشدد الاجتماع بشكل خاص على **السيادة الوطنية والمسؤولية الرئيسية للدول لبدء وتنسيق العمل الإنساني في بلدانها.**

28. أوصى الاجتماع بتغيير المبادئ التالية لتعكس مناقشاتها على النحو التالي:

- (و) تقرأ كما يلي: ***"المعايير الإنسانية للمساءلة"***
- (ي) حول الفئات الضعيفة لتقرأ ***"المجموعات في حالات الضعف"***
- (م) المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن العمل الإنساني لتعكس معايير مبادئ **مشروع "سفير" العالمي،** وأشار الاجتماع كذلك إلى أهمية خلاصة المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن العمل الإنساني. وبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية الحالية، دعا الاجتماع إلى صياغة **إجراءات التشغيل الموحدة** لتعزيز التكاملية وتبسيط العمليات عبر القارة. يجب أن تتضمن إجراءات التشغيل الموحدة هذه مواءمة مجالات مثل السياسات والتوظيف والمؤهلات والتدريب والمعدات والمواد. كما دعا الاجتماع المفوضية إلى إشراك الدول الأعضاء بشكل كامل في صياغة هذه المبادئ التوجيهية.

ص. 10 (إنجليزي) الفقرة الأخيرة

29. يستبدل الرئيس التنفيذي لمركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا ووكالة الفضاء التابعة للاتحاد الأفريقي بألقاب مناسبة **(مدير مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا والمدير العام لوكالة الفضاء التابعة للاتحاد الأفريقي).** وفيما يتعلق بالدور التكاملي لمركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا والوكالة الإنسانية، شدد الاجتماع على الحاجة إلى التآزر. وأشار الاجتماع إلى أن مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا سيتعامل مع الجوانب العلمية للأوبئة، في حين تعالج الوكالة الإنسانية الأفريقية العواقب الإنسانية للأوبئة.

مركز العمليات والأوضاع الطارئة

30. أيد الاجتماع أهمية غرفة الأوضاع المقترحة في الدراسة ولاحظ أنها ستلعب دوراً رئيسياً في تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات والتنبؤات في الوقت المناسب.

ص. 11 (إنجليزي) تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار

31. أشار الاجتماع إلى أهمية تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار عند إنشاء أي منظمة. ودعا الاجتماع مفوضية الاتحاد الأفريقي للقيام بهذه العملية لتمهيد الطريق أمام العمليات السلسة للوكالة.

32. صفحة 15 (إنجليزي)، يجب مواءمة الفقرة حول "المبررات" مع بقية الفقرات في هذه الصفحة.

ص. 16 (إنجليزي) خيارات بشأن تفعيل الوكالة

33. فيما يتعلق بعملية تفعيل الوكالة، أعرب الاجتماع عن تفضيله **للخيار الثاني.** وقد تم تفضيل هذا الخيار لأنه سيكون أقل تكلفة. ويسمح النهج التدريجي في هذا الخيار أيضًا بتقييم التقدم.

34. حول ما إذا كان ينبغي أن يكون للوكالة الإنسانية وجود إقليمي في الأقاليم الخمسة للاتحاد الأفريقي أو في المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي، فضل الاجتماع التواجد في الأولى. ويعود قرار تحديد مراكز الأقاليم بعد ذلك إلى الأقاليم. واستشهدت الوفود التي فضلت الموقع في المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالقدرات والكفاءات القائمة التي تم ترسيخها والتي ستسمح بالإطلاق الفعال للوكالة.

35. فيما يتعلق بموقع الوكالة، وافق الاجتماع على استضافة الوكالة مؤقتا في أديس أبابا، للسماح للدول الأعضاء بتقديم العروض لاستضافتها الدائمة على نحو ما يقرره المؤتمر.

36. ص. 17 (إنجليزي) ولاية ومهام الوكالة الإنسانية

الرؤية – للتعديل على النحو التالي:

- "تعزيز القدرة على التحمل بشكل استباقي وتقديم العمل الإنساني لأفريقيا لجميع الأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية في القارة، بالتعاون الوثيق **مع الدول الأعضاء وبتنسيق من السلطات الوطنية**".

المهمة – التعديل على النحو التالي:

- "توفير القيادة من الاتحاد الأفريقي والقيادة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في الأعمال الإنسانية فيما يتعلق بالتكاملية والتبعية، **كلما طلبت الدول الأعضاء ذلك.**"

التفويض – إنه مبهم للغاية، ويجب إعادة صياغته

- يجب أن تكون اللغة بحيث لا يساء فهمها على أن للوكالة الإنسانية سلطة أو وظائف تتجاوز نطاق السلطة الوطنية.

الأهداف الاستراتيجية

- الهدف (ب) **لمنع الآثار السلبية للأزمات الإنسانية من خلال معالجة أسبابها الرئيسية** – ينبغي حذفه.

الوظائف

- ناقش الاجتماع وظائف الوكالة على نحو مستفيض وخلص إلى أن دراسة الخبير الاستشاري لم تكن قاطعة. وسوف تواصل الدول الأعضاء التداول حول هذه المسألة خاصة عندما تقوم ببحث النظام الأساسي للوكالة الإنسانية.

- يجب تحديد مستويات التعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي كما هو مذكور في الدراسة وتوضيحها بدقة.

- ينبغي أن تكون جميع الأنشطة الواردة في النقطة 1 و 2 و 3 و 4 من الدراسة بالتشاور والتعاون الكاملين مع الدول الأعضاء والسلطات الوطنية. ويشمل ذلك تبادل المعلومات وجمع البيانات، والتعاون مع الشركاء على الصعيدين الوطني والإقليمي، والدعوة، والرصد، والبحث، وكذلك تقييم الاحتياجات، التي يجب أن يتم جميعها بالتشاور الكامل مع الدول الأعضاء والسلطات الوطنية.

- يجب أن يتم التدريب والدعم وتعبئة الموارد للدول الأعضاء فقط بناء على طلب البلد.

- تم الاتفاق على أنه ينبغي للوكالة أن تعترف بسيادة الدول وألا تعمل ككيان يتجاوز السلطة الوطنية.

- تمت الإشارة أيضا إلى أنه ليس من المتوقع أن تحل الوكالة محل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى، وألا تهدف إلى تكرار برامجها وأنشطتها. ولذلك، تظل وظائف الوكالة غامضة في الدراسة وينبغي مراجعتها وصقلها في النظام الأساسي للوكالة.

- طُلب من المفوضية وضع مبادئ توجيهية لعمليات التقييم الإنساني التي يمكن للوكالة استخدامها لإجراء التقييم الإنساني في الدول الأعضاء.

- أكد الاجتماع على ضرورة أن تكون الوكالة مبتكرة وتوفر تحولا في الاستجابة الإنسانية في أفريقيا من خلال توفير الحلول الأفريقية وتعزيز التواصل الإنساني التنموي.

9. 37. ص. 19 (إنجليزي) حول الهيكل التنظيمي المقترح

طلب الاجتماع ما يلي: –

- اقتراح هيكل أصغر حجما متصل بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الأقاليم، وأعرب عن تفضيله لاقتراح 39 موظفا على 61 موظفا.

- تقدم المفوضية مواصفات الوظيفة الخاصة بكل منصب.

- فيما يتعلق بمسألة مجلس الإدارة، رأت بعض البلدان أنه لا ينبغي للمجلس أن يشمل المفوضية لأن المفوضية تظل هي الأمانة، ويجب أن يتكون المجلس من الدول الأعضاء فقط. وأعربت دول أخرى عن الحاجة إلى ضم مفوض الشؤون السياسية والسلم والأمن لأن النزاعات جزء من الأسباب الرئيسية للنزوح ومفوض الشؤون الاجتماعية الذي لديه التفويض الإنساني. ورأى

أولئك الذين يعارضون ذلك أن تضمين مفوض الشؤون السياسية والسلم والأمن يؤدي إلى تسييس الوكالة، بالنظر إلى أن الأسباب الرئيسية والحلول الدائمة ذات طابع سياسي. لم يتم الانتهاء من هذه المسألة وسيعاد النظر فيها أثناء اعتماد النظام الأساسي.

- قرر الاجتماع إحالة هذا الجانب من الدراسة إلى اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالهياكل.

38. ص. 20 (إنجليزي) تمويل الوكالة

- سلط الاجتماع الضوء على ضرورة أن يكون تمويل الوكالة قابلاً للتنبؤ به ومرناً وموثوقاً ومستداماً.

- ذكر الاجتماع أن اقتراح استخدام 1.5٪ من الميزانية الوطنية بموجب إطار عمل "سنداي" من قبل الوكالة، يثير مسائل قانونية ويعتبر قرارا سياديا أيضا. ولم يؤيد الاقتراح.

- يجب مراجعة شرعية الوكالة الإنسانية في تقديم الخدمات للقطاع الخاص باعتباره شكلا من أشكال قطاع جمع الأموال.

- اقتراح استخدام الصندوق الخاص للمساعدات الطارئة للاتحاد الأفريقي غير قابل للتطبيق لأنه لم يتم تجديد اعتماداته لفترة طويلة.

- سلط الاجتماع الضوء على الحاجة إلى ضمان توافر الأموال لتمكين الوكالة من التدخل في الوقت المناسب وإدارة الأزمات أثناء أوضاع الطوارئ.

- دعا الاجتماع الوكالة إلى إنشاء آليات للمساءلة لضمان الاستخدام الفعال للموارد.

- سلط الاجتماع الضوء على الحاجة إلى ضمان إدراج الآثار المالية المترتبة على استضافة الوكالة في اتفاقية البلد المضيف لتجنب سوء الفهم الذي يمكن أن يؤثر على إنشاء الوكالة وعملياتها.

- استفسر الاجتماع أيضا عن كيفية تأثير عملية الإصلاح على إطلاق الوكالة وكيف تتناسب مع الهيكل الجديد مع تحميل التكاليف الإضافية على الدول الأعضاء.

- أحاط الاجتماع علما بالمقترحات المتعلقة بالمرتبات وأوصى بضرورة ترشيد الوظائف وجداول المرتبات ومواءمتها مع جدول مرتبات الاتحاد الأفريقي وتقديمها إلى اللجنة الفرعية المعنية بالهياكل التابعة للجنة الممثلين الدائمين وكذلك الميزانية للموافقة عليهما.

- بينما سلط الخبير الاستشاري الضوء على كيفية استفادة الوكالة من مصادر تمويل متعددة داخل وخارج الاتحاد الأفريقي، شدد الاجتماع على أن الاتحاد الأفريقي لا يمكنه إنشاء وكالة دون معرفة كيفية تمويلها. لذلك، يجب أن تستند المسائل المتعلقة بتمويل الوكالة إلى نظم ولوائح الاتحاد الأفريقي، وأن يتم تخصيصها من خلال عملية ميزانية الاتحاد الأفريقي، وبالتالي إحالة هذا الجانب من الوكالة إلى اللجنة الفرعية لمسائل الميزانية التابعة الممثلين الدائمين.

39. ص. 22 (إنجليزي) الوضع القانوني للوكالة

- أبرز الاجتماع أن هذا الجانب من الوكالة سيتم بحثه بموجب النظام الأساسي للوكالة.

- طلب الاجتماع من الدول الأعضاء التي لديها تعليقات على النظام الأساسي أن ترسلها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في أقرب وقت ممكن.

- طُلب من المفوضية أن تدمج هذه التعليقات في أقرب وقت ممكن بما في ذلك تلك التي قدمها مكتب المستشار القانوني وإرسال نسخة محدثة إلى الدول الأعضاء.

- تدعو المفوضية لعقد اجتماع مع كافة الدول الأعضاء لبحث مشروع النظام الأساسي.

- يحضر مكتب المستشار القانوني الاجتماع المقبل ويعرض مشروع النظام الأساسي على الدول الأعضاء لمناقشته.

الاختتام

شكر رئيس اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخلياً، الذي ترأس الاجتماع، جميع الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة في الاجتماع وشجعها على أن تفعل الشيء نفسه خلال الاجتماع القادم الذي سيقوم ببحث النظام الأساسي للوكالة، كما يعتمد تقرير هذا الاجتماع. وطلب من المفوضية تقاسم تقرير الاجتماع مع الدول الأعضاء في الوقت المناسب لتمكينها من الاستعداد على نحو كاف لاعتماده.

ومع عدم وجود مسائل أخري مطروحة للمناقشة، أعلن رئيس الاجتماع اختتام الاجتماع.